

منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 15/2529/2015
25 سبتمبر/أيلول 2015

إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: الأدلة تشير إلى أن عملية القتل في الضفة الغربية كانت إعداماً خارج نطاق القضاء

تشير أدلة حصلت عليها منظمة العفو الدولية إلى أن مقتل هديل الهشلمون على أيدي القوات الإسرائيلية في الخليل، في الضفة الغربية المحتلة، في 22 سبتمبر/أيلول 2015، كان عملية إعدام خارج نطاق القضاء.

حيث أطلق الجنود الإسرائيليون النار على هديل الهشلمون، البالغة من العمر 18 سنة، فأردوها قتيلاً بعد إيقافها على نقطة تفتيش في المدينة القديمة في الخليل. وتبيّن الصور للمواجهة التي أدت إلى وفاتها وروايات شهود العيان الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية إلى أنها لم تشكل في أي وقت من الأوقات تهديداً كافياً للجنود يسمح لهم بأن يستخدموا القوة المميتة المتعمدة ضدها. وعملية القتل هذه هي الأخيرة في سلسلة طويلة من أعمال القتل غير القانونية التي تنفذها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة دونما خشية من العقاب.

وأطلق الجنود الإسرائيليون النار على الهشلمون عند نقطة التفتيش 56، المعروفة باسم "شوتر"، وهي معبر صغير للمشاة يقيد حركة الفلسطينية في محيط المستوطنات الإسرائيلية بالخليل، غير قانونية بموجب القانون الدولي. وتحدث شهود العيان الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية إلى المنظمة على انفراد وقالوا إن الهشلمون وصلت إلى نقطة التفتيش حوالي الساعة 7.40 صباحاً، وأوقفها الجنديان اللذان كانا

يحرسان نقطة التفتيش وأمرها بأن تفتح حقيبتها للتفتيش. وكانت تقف بلا حراك، على بعد ثلاثة أمتار من الجنديين. ففتحت حقيبتها وأرتها للجنديين، اللذين راحا يصرخان في وجهها، فتسمرت في مكانها، طبقاً لشهود العيان.

وأبلغ أحد شهود العيان، ويدعى فواز أبو عيشة ويبلغ من العمر 34 سنة، منظمة العفو الدولية أن الجنديين أمرا الهشلمون بالعبرية "بالعودة" إلى الخليل، وبدا أنها لم تفهم ما قالوا. فحاول أبو عيشة التوسط بين الهشلمون والجنديين لمعرفة بالعبية، ولكن الجنديين تجاهلا محاولاته، وأطلقا عياراً نارياً في اتجاه الأرض بين قدمي الهشلمون. وتظهر صور التقطها أحد الناشطين وكان يراقب نقطة التفتيش ذلك الصباح الهشلمون بين جنديين يبدوان عصبيين ويصوبان بندقيتهما نحوها. وتظهر الصور كذلك أبو عيشة وهو يحاول مساعدة الفتاة على مغادرة نقطة التفتيش بتحريك حاجز بلاستيكي أحمر. وقال شاهد عيان آخر إن الهشلمون حاولت مغادرة نقطة التفتيش.

وفي هذه الأثناء، وصل أربعة جنود آخرين نقطة التفتيش وراحوا يصوبون بنادقهم نحو أبو عيشة والهشلمون، ثم تقدم أحد الجنود ليقطع الطريق على الهشلمون وهي تغادر سياج نقطة التفتيش. وعندما وصل إلى مسافة نصف متر عنها أطلق عياراً نارياً باتجاه الأرض وابتعدت ووقفت خلف حاجز معدني بجانب حائط.

وطبقاً لما قاله أبو عيشة، كانت يدا الهشلمون داخل نقابها طوال هذه الفترة ولم تحاول الاقتراب أبداً من أي من الجنود. ودفع الجنود الأربعة الجدد أبو عيشة مسافة 3-4 أمتار إلى الخلف ورفضوا عرضه أن يقوم بالترجمة. وكانت الفتاة في تلك اللحظة، طبقاً لأبو عيشة، خلف الحاجز المعدني الذي يفصلها عن الجنود، وتراجع الجندي الذي أطلق العيار الناري الأول إلى الخلف وركع على ركبة واحدة وأطلق النار على الساق اليسرى للهشلمون. وطبقاً لأبو عيشة، سقطت على الأرض وسقطت منها حقيبة يدها، وكذلك سكين بمقبض بني كانت تحمله تحت نقابها. ولم ير الشاهد الأول، الذي كان أبعد بقليل من أبو عيشة، أي سكين.

وبحسب أبو عيشة، وقف الجندي الذي أطلق العيار الناري الأول وتقدم نحوها، إلى أن أصبح على بعد متر واحد منها، ثم أطلق النار على الجزء العلوي من جسمها أربع أو خمس مرات وهي ملقاة بلا حراك على الأرض. وقال إن الجندي أطلق العيارات على الرغم من صراخ الجنود الآخرين عليه بأن يتوقف. ووصف الشاهد الأول كذلك كيف اقترب الجندي من الهشلمون وأطلق النار عليها في صدرها.

وإدعى الجيش الإسرائيلي بأن جهاز الكشف عن المعادن في نقطة التفتيش أعطى إشارة عندما مرت الهشلمون من المعبر وأنها تجاهلت الطلب منها بالتوقف من قبل الجنود وواصلت المسير نحو الجنود، حتى بعد الطلقات التحذيرية. وبحسب رواية الجيش، قامت بعد ذلك بسحب سكين، وعندها أطلق الجنود النار على ساقها؛ وفتحوا النار عليها مجدداً عندما حاولت الهشلمون رفع السكين. وتظهر صورة نشرها الجيش الإسرائيلي سكيناً بمقبض أزرق وأصفر ملقى على الأرض عند نقطة التفتيش 56 على بعد أمتار من جسد الهشلمون. وتتناقض هذه الرواية للأحداث مع الأقوال التي أدلى بها شاهد العيان اللذان قابلتهما منظمة العفو الدولية، بينما تظهر صور الحادثة الهشلمون وهي واقفة دون أن تتحرك.

وحتى لو كان مع الهشلمون سكين، كان بإمكان الجنود الإسرائيليين، الذين يرتدون ستراً واقية ويملكون أسلحة متقدمة، السيطرة على الوضع والقبض عليها دون تهديد حياتها. وتسمح تعليمات إطلاق النار للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة للجنود بإطلاق النار فقط في حال تعرض حياتهم لخطر وشيك، وتخلص منظمة العفو الدولية إلى أن هذا لم يكن واقع الحال عندما أطلقت النار على الهشلمون، وأنها كانت واقفة دون أن تأتي بحركة وكان حاجز معدني يفصلها عن الجنود. ولم تجر أية محاولة للقبض على الهشلمون، وفقاً لشهود العيان، أو لاستعمال بدائل أخرى غير مميتة.

ويشير إطلاق النار من ثم على الهشلمون عدة مرات وهي ملقاة على الأرض جريحة إلى أن قتلها كان عملية إعدام خارج نطاق القضاء. إن عمليات القتل غير القانونية والمتعمدة التي ترتكب بأمر من المسؤولين الحكوميين أو العسكريين، أو بتواطؤ أو تغاض من جانبهم، ترقى إلى مرتبة عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وهي محظورة في جميع الأوقات وتعتبر جرائم بموجب القانون الدولي. كما يشكل الإعدام خارج نطاق القضاء قتلاً مع سبق الإصرار والترصد، وهو خرق فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على احتلال إسرائيل العسكري الذي طال عليه الأمد للأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذا بحد ذاته جريمة حرب.

لقد ظل أحد شاهدي العيان في المنطقة لمدة 15-20 دقيقة عقب إطلاق النار، قبل أن تبعده الشرطة الإسرائيلية عن المكان. وخلال الوقت الذي ظل فيه في مسرح عملية القتل، لم تقدم أية مساعدة طبية لهشلمون. وطبقاً لما قال، قام الجنود الإسرائيليون، بعد خمس دقائق من إطلاق النار عليها، بسحب الهشلمون بفضاظة من قدميها بعيداً عن الأنظار إلى الجانب الآخر من نقطة التفتيش وقاموا بجس نبضها، ولكن لم يحاولوا بعد ذلك تقديم أي مساعدة طبية. وتقول تقارير إعلامية إن القوات الإسرائيلية منعت مهنين طبيين فلسطينيين من الوصول إلى الهشلمون، كما لم يضعوها في سيارة إسعاف طيلة قبل مضي 30-40 دقيقة على إطلاق النار عليها. حيث نقلت الهشلمون ابتداءً إلى مستشفى كريات أربع، التي تفتقر إلى أي مستشفى أو مرافق صحية قادرة على التعامل مع إصابات خطيرة كتلك التي كانت تعاني منها الهشلمون، وبعد طول انتظار، نقلت في نهاية المطاف إلى مركز **شعار** **نزيدك** الطبي في القدس، حيث فارقت الحياة متأثرة بجراحها. لقد كان على القوات الإسرائيلية، حتى تفي بالتزاماتها بموجب الحق في الحياة، واجب تقديم المساعدة الطبية إلى الهشلمون في أول لحظة كانت تستطيع ذلك، وهو ما لم تف به على نحو جلي.

من جهته، أبلغ والد هديل الهشلمون، صالح الهشلمون، وهو طبيب في المستشفى الأهلي بالخليل، منظمة العفو الدولية أن العائلة تلقت تقريراً طبياً من المستشفى يقول إنها توفيت نتيجة نزيف حاد وتهتك في

أعضاء عديدة جراء إصابتها بجروح ناجمة عن عيارات نارية متعددة في ركبته اليمنى وكعبها الأيسر، وعدة جروح ناجمة عن الإصابة بعيارات نارية في البطن والصدر.

وقد فتح الجيش الإسرائيلي تحقيقاً في عملية القتل، طبقاً لتقارير إعلامية، ولكن مثل هذه التحقيقات الداخلية، ظلت بصورة ثابتة فيما سبق تتغاضى عن تحديد الأشخاص المسؤولين عن أعمال القتل غير القانونية، ولم تفض إلى إخضاع أي شخص للمساءلة. في حين يقتضي القانون الدولي من الدول ضمان مباشرة تحقيقات مستقلة ومحيدة وفعالة على وجه السرعة فيما يشتبه أنها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. ومنظمة العفو الدولية تدعو السلطات الإسرائيلية إلى إجراء مثل هذا التحقيق في هذه الحادثة، وإلى الكشف سريعاً عن المعطيات وضمان تقديم أي شخص مسؤول عن انتهاك لحقوق الإنسان إلى العدالة، وإلى تلقي عائلة الضحية الجبر الوافي. ومن شأن التقاعس عن إجراء تحقيق فعال في عملية قتل يشتبه بأنها غير قانونية أن يشكل بحد ذاته انتهاكاً للحق في الحياة.

خلفية

قتلت القوات الإسرائيلية ما يربو على 25 فلسطينياً، بينهم ما لا يقل عن ثلاثة أطفال، في الضفة الغربية المحتلة، في 2015، في ظروف غالباً ما كانت موضع خلاف. وفي العديد من الحالات، ثمة شواهد تشير إلى أن القوات الإسرائيلية لم تستخدم القوة وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي 2014، قتلت القوات الإسرائيلية عشرات الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وفي العديد من الحالات، كانت عمليات القتل غير قانونية، على ما بدا، وربما كان بعضها إما قتلًا مع سبق الإصرار والترصد أو إعداماً خارج نطاق القضاء. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق العديد من مثل هذه الحالات، وانتقدت بثبات السلطات الإسرائيلية لامتناعها عن تقديم جنودها ورجال شرطتها، الذين يرتكبون جرائمهم وهم مطمئنون إلى أنهم سيفلتون من العقاب، إلى ساحة العدالة.

لمزيد من المعلومات، انظر: إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: سعداء بالضغط على الزناد: استخدام إسرائيل للقوة المفرطة في الضفة الغربية (رقم الوثيقة: MDE 15/002/2014).

لقد أطلقت النار على الهشلمون وقتلت عند نقطة تفتيش تفصل بين وسط الخليل عن شارع الشهداء، المغلق تماماً في وجه الفلسطينيين. والخليل هي المدينة الوحيدة في الضفة الغربية المحتلة التي زرعت فيها مستوطنات إسرائيلية في وسط المدينة، وهي غير قانونية بمقتضى القانون الدولي. فعقب مذبحة الحرم الإبراهيمي في 1994، التي قتل أحد المستوطنين فيها 29 فلسطينياً، أقام الجيش الإسرائيلي سلسلة من المغالقات في المدينة حرمت الفلسطينيين من الوصول إلى شارع الشهداء ومناطق أخرى في وسط الخليل. وقد جرى التعدي على حقوق الفلسطينيين من أهالي الخليل في التنقل وعلى حقوقهم الاقتصادية بشدة بسبب عمليات الإغلاق هذه. وفضلاً عن ذلك، كثيراً ما يخضع الفلسطينيون للاعتقال التعسفي وللمعاملة الحاطة بالكرامة على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية المعسكرة في المدينة، وكثيراً ما يتعرضون كذلك لعنف المستوطنين، وعلى نحو لا تعيره السلطات التفاتة أو تحقق فيه بشكل فعال.